



# المجلس البرلماني للاتحاد من أجل المتوسط



## اللجنة السياسية للأمن وحقوق الإنسان

اجتماع  
الخميس 27 يناير 2011  
18:00 – 10:30  
القاعة ASP 1E2  
البرلمان الأوروبي  
بروكسل

### محضر الاجتماع

رَأَسَت الاجتماع توكيا سايفي (من البرلمان الأوروبي).

1. اعتماد مشروع جدول الأعمال (AP 100.778)  
اعترض السيد سعد (من مصر) بشدة على عنوان النقطة 4 "تبادل الآراء حول زيادة أعمال العنف ضد الجماعات الدينية في الشرق الأدنى والإدارة السياسية للتعصب". وبعد نقاش، أمكن التوصل إلى تسوية واعتمد جدول الأعمال بعد تعديل عنوان النقطة 4 إلى "تبادل الآراء حول وضع الجماعات الدينية في منطقة المتوسط".

2. اعتماد محضر اجتماع 30 سبتمبر 2010 (AP 100.777)  
أعتمد محضر الاجتماع.

3. إعلانات الرئاسة  
تعتبر الرئيسة أنّ أحداث تونس قد أطلقت موجة صدمة حقيقية في عموم المنطقة. وأنها تشير إلى وجود ضيق مشترك لدى سكان هذه المنطقة بالرغم من اختلاف الظروف بين بلد وآخر وتقول: "إنّ اللجنة السياسية تتعهد بدراسة هذه التطلعات الشعبية من جميع الجوانب ومناقشة أفضل السبل لتلبيتها".

وتشير إلى وجوب أن تتطرق الهيئة العامة للبرلمان الأوروبي في جلسة مارس كذلك إلى هذا الموضوع. وتذكر بأن جدول أعمال الهيئة العامة في حالته الراهنة يتصور مناقشة أربع نقاط هي:

- عملية جرد للاتحاد من أجل المتوسط
  - معضلة الهجرة/الاندماج
  - الأمن البحري
  - تحويل أداة الاستثمار والشراكة الأورومتوسطية (FEMIP) إلى بنك لمنطقة المتوسط
- كذلك تقدّر الرئيسة أنّ تطور الوضع ببلدان الذي شهد تغييراً جذرياً لميزان القوى بعد سقوط حكومة الحريري يستحق اهتماماً خاصاً من الآن وحتى يحدد موعد انعقاد الهيئة العامة. وتأسف لغياب العضو اللبناني، السيد جابر، الذي استطاع إعلام اللجنة بالتطورات الأخيرة.



## المجلس البرلماني للاتحاد من أجل المتوسط



4. تبادل الآراء حول وضع الجماعات الدينية في منطقة المتوسط بحضور:
- رؤوف سعد، رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشعب المصري
  - فلور برادينغ، مسؤولة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لجمعية كريستيان سوليداريتي وورلدوايد

تذكر الرئيسة بالأهمية التي توليها اللجنة السياسية للحوار بين الثقافات. وتؤكد أنّ العنف باسم الدين يُفسد المجتمعات. وتشير إلى القرار الذي صوّت عليه البرلمان الأوروبي في 20 يناير حول أعمال العنف الموجهة إلى الجماعات الدينية وإلى إعلان مكتب الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط بروما في 21 يناير رداً على التصاعد الأخير لأعمال العنف.

يبين السيد سعد المكانة المهيمنة للدين جنوبي المتوسط. ويفرق بين السياسات الرسمية للحكومات التي تجرم كل أعمال التمييز وبين ما يقع عملياً في المجتمعات من ممارسات. ويسلم بأن مسيحيي مصر يستحقون اهتماماً أكبر وفرصاً أفضل لتولي المناصب الرسمية المهمة. ويشرح كيف أن الحكومة المصرية تركّز على التعليم بإلغاء من الكتب المدرسية ما يمكن أن يغذي التطرف من محتويات. وأنّ مرتكبي الاعتداء الأخير في الإسكندرية كانوا يهدفون إلى رمي بذور الشقاق. ويذكر بأن قرار البرلمان الأوروبي بتاريخ 20 يناير أشاد برد فعل السلطات المصرية. الذي يُقلق السيد سعد هو تصاعد الإسلاموفوبيا بأوروبا. وهو إذ يطالب الحكومات بإبداء احترام أكبر لتقاليد المهاجرين يطالب هؤلاء بالالتزام التزمناً أفضل بالإطار القانوني للبلدان المضيفة. كما أشار إلى تبني خطة عمل متوسطة لتحالف الحضارات بدفع من الرئيس مبارك.

تشير السيدة برادينغ إلى تصاعد في الأصولية بالمنطقة. وتضرب مثلاً سلسلة الهجمات الأخيرة على السكان الأقباط بمصر. وتشرح آليات الثأر الجماعي السائدة بمصر وتطالب بتقديم المسؤولين عن الهجمات إلى العدالة. وتشيد بقرار البرلمان الأوروبي الصادر في 20 يناير 2011.

عند السيد عفريات (من المغرب)، يجب التمييز بين الفوارق الإيديولوجية للأديان وبين الفوارق القائمة على الأوضاع الاجتماعية. ويشير إلى أن الحقوق الأساسية وحرية الاعتقاد محترمة بالمغرب.

وتذكر السيدة داغي (من تركيا) بجهود الحكومة التركية المؤيدة للتعددية الدينية وتدين كل أشكال العنف.

أما السيدة بدران (من الأردن) فتقترح إثارة هذا الموضوع في الاجتماعات القادمة.

وحسب السيد صندوقة (من فلسطين) فإنّ استغلال الدين لأغراض سياسية مشكلة عالمية. ويحمل السياسة الاستعمارية لأوروبا مسؤولية الانقسامات الراهنة في العالم العربي.

ويدعو السيد حاجينيكولاو (من اليونان) إلى احترام الأديان بعضها بعضاً والحوار.

ويتمنى السيد قبلا (من مالطا) أن تتكاتف حكومات البلدان المطلة على المتوسط لتشجيع التسامح. ويطلب بلدان الجنوب بتطبيق قواعد الحماية والحقوق نفسها المطبقة بأوروبا، حتى للملاحدة.

ويطالب السيد بلانشار (من بلجيكا) باحترام حرية الضمير الفردي. ويرى أن الخروج من دائرة العنف ممكن بالتعليم الذي يجب أن يشتمل على تدريس مختلف الأديان للسماح للناس بالاختيار. كما يطالب بفرض عقوبات قاسية على كل أعمال التعصب والإرهاب.

ويضم السيد شيناخ (من النمسا) صوته إلى صوت السيد بلانشار حول ضرورة غرس معاني الاحترام في التعليم ويلح على حماية الجميع بالقانون.

ويطالب السيد تريانافيليدس (من البرلمان الأوروبي) بتعبئة أكبر لمحاربة العنف وانتهاكات حقوق الإنسان.

أما السيد رامبوني (من إيطاليا) فيشير إلى أنّ أعضاء البرلمان يُجمعون على إدانة العنف ويدعون الزعماء الدينيين إلى اتخاذ موقف واضح منه.

ويطالب السيد وهبي (من إسرائيل) البرلمانيين بمساعدة الحكومات على مكافحة التعصب.



## المجلس البرلماني للاتحاد من أجل المتوسط



يسجل السيد سعد (من مصر) اعتراضه على طروحات السيدة برادينغ.  
عند السيد راضي (من المغرب) أنّ الحرية الدينية مسألة ديمقراطية. ويذكر بأنّ منطقة المتوسط عرفت فترة طويلة من التسامح في الماضي.  
وينتقد السيد رزقوي (من الجزائر) الإسلاموفوبيا المتصاعدة بأوروبا.  
تشير الرئيسة إلى أنّ هذه المسألة أثّرت في اجتماع المكتب بروما في 21 يناير.  
وحسب السيد برهم (من فلسطين)، فإنّ أماكن عبادة المسيحيين بفلسطين مهددة من الاحتلال الإسرائيلي.  
تعطي الرئيسة الكلمة للمطران أنجلوس مطران الطائفة القبطية بالمملكة المتحدة (الحاضر بصفة مراقب)، الذي يأسف للميل الشديد إلى العنف الطائفي ويدعو إلى تعزيز اللّحمة الاجتماعية، والمواطنة، والمساواة.

### 5. تبادل الآراء حول مشروعات التوصيات التي تنتظر الإقرار

بسبب اتساع دائرة النقاش حول النقطة 4، لا بد من تدارس طروحات المقررين خلال فترة قصيرة جداً.  
تُبلغ الرئيسة المقررين بأنه يجب أن تكون النصوص التي سيجملونها معهم إلى جلسة الهيئة العامة قصيرة وعلى شكل توصيات. ولضخامة المساهمات المقدمة حتى الآن، تقترح الرئيسة استخلاص التوصيات الأساسية منها لترجمتها وتوزيعها على الأعضاء مع إعطاء مهلة محددة لتقديم التعديلات. وتؤكد للمقررين أنّ 7 فبراير هو آخر موعد لاستلام ما لم يصل بعد إلى الأمانة من مساهمات.  
يُطرح مقررو محور أمن المتوسط – وهم السيد بانزيري (من البرلمان الأوروبي)، والسيد رزقوي (من الجزائر)، والسيدة داغي (من تركيا) - مساهماتهم. ويقدم السيد بيدريه (من إسبانيا) مداخلته حول دور المجتمع المدني باسم المقررين المساعدين السيدة فلوتر (من البرلمان الأوروبي) والسيدتين عفريات و مورو (من المغرب). ونظراً لغياب السيد ديفيد لأسباب صحية، فقد وُزِع نص مساهمته حول مبادرة السلام العربية مطبوعاً. أما المقرر المساعد السيد شهاب (من الجزائر) فيسجل موافقته على الخطوط العريضة لتوصيات السيد ديفيد، لكنه يود التأكيد على الجانب المتعلق بالمستوطنات بصفتها عقبة رئيسية في وجه عملية السلام.

### 6. تبادل الآراء حول الوضع بتونس

يؤكد السيد دوبلا دل مورال، مدير أفريقيا الشمالية والسياسات الإقليمية بإدارة العمل الخارجي في الاتحاد الأوروبي، أنّ المشكلات الكامنة تحت السطح بتونس كانت معلومة منذ مدة طويلة. وأنه إذ يعترف بأنّ للنقد الذاتي في الاتحاد الأوروبي في هذا الشأن محلّ، يرى وجوب الإبقاء على أهداف سياسة الجوار الأوروبية (PEV). ويذكر من بين تدابير الاتحاد الأوروبي المتصورة لتونس دعم العملية الانتخابية هناك. وسيكون من شأن المراجعة الجارية حالياً لسياسة الجوار الأوروبية وخطّة العمل كذلك تعزيز هذا الدعم.  
تُبلغ الرئيسة أعضاء اللجنة بأنّ وفداً خاصاً للبرلمان الأوروبي سيزور تونس قريباً وأنّ ثمة قراراً حول تونس يُتوقع صدوره عن الهيئة العامة للبرلمان الأوروبي في 3 فبراير.

عند السيد ألفارو دي فاسكونسيلوس، مدير معهد الدراسات الأمنية للاتحاد الأوروبي بباريس، أنّ تونس يجب أن تكون أولوية مطلقة للاتحاد الأوروبي. ويشرح سيناريوهات انتقالية متعددة مشدداً على ضرورة أن تكون العملية شاملة. وينصح الاتحاد الأوروبي بالحضور القوي في المرحلة الانتقالية، والرفض الصارم لكل تدخل إقليمي، والنظر في دفع سياسة الجوار الأوروبية مع تونس إلى مرحلة أكثر تقدماً مما هي مع المغرب، وإعادة تقييم الاتحاد من أجل المتوسط الذي كان يرفض حتى الآن دعم الديمقراطية.



## المجلس البرلماني للاتحاد من أجل المتوسط



تشدد السيدة ريم عيادي، من مركز الدراسات السياسية الأوروبية (CEPS) ببروكسل على الخطأ السياسي المتمثل بفصل التطور الاقتصادي بتونس عن التطور السياسي. وتؤكد عزم الشعب التونسي على التمسك بما حققه من مكاسب، لاسيما في مجال حقوق المرأة وتحذر من الأحابيل الهيكلية لقوى النظام السابق التي تضع العصي في عجلات العملية الانتقالية.

تستمع اللجنة إلى شهادة السيدة سهام بنسدرين، الصحفية والناشطة التونسية في مجال حقوق الإنسان من خلال skype. تُشيد السيدة بنسدرين بعقد "الاجتماع الأول للجنة السياسية دون المندوبين التونسيين الزائرين". وتعتبر أنّ الشعب التونسي نجح في ثورته، ولم يدرك النجاح بعد في عملية التحول. وتحذر من استمرار وجود جهاز الرئيس بن علي، الأمر الذي يفرض على الشعب اليقظة. ثم ترسم المسار لتهيئة كادر انتخابي جديد وانتخابات حرة.

يلحظ السيد صندوقة (من فلسطين) أنّ الأنظمة العربية بدأت تقاوم بالفعل. ويأسف لتأخر الدعم الأوروبي للتغيرات الحاصلة. وينتقد اعتراض الاتحاد الأوروبي على نتائج الانتخابات الديمقراطية بفلسطين في العام 2006. ويعتقد فضلاً عن ذلك أنّ الاتحاد الأوروبي يضع عقبات في وجه التحولات الجارية في منطقة المتوسط وأنه يفضل العمل مع الأنظمة القائمة.

يدافع السيد ستراتاكيس (من اليونان) والسيد رامبوني (من إيطاليا) والسيد أوبيولز (من البرلمان الأوروبي) عن الاتحاد الأوروبي مؤكداً على المساعي المبذولة لدعم المجتمعات المدنية في منطقة المتوسط وعلى الاتصالات المنتظمة، لاسيما للبرلمان الأوروبي، مع المدافعين عن حقوق الإنسان. ويطالب الثلاثة الاتحاد الأوروبي بإعطاء تونس أولوية في عمله.

يشبه السيد أوبيولز (من البرلمان الأوروبي-عن إسبانيا) والسيد بيدريه (من إسبانيا) المرحلة الانتقالية التونسية بما شهدته بلدهما من مرحلة انتقالية بعد إزاحة الدكتاتورية. فعند السيد بيدريه أنّ دعم الديمقراطية واجبٌ على المجتمع الدولي. ويلفت النظر إلى أنّ الأمر يحتاج إلى وقت لإرساء قواعد ديمقراطية قبل تنظيم انتخابات.

يتفحص السيد بشارة خضر، مدير مركز دراسات وبحوث العالم العربي المعاصر بالجامعة الكاثوليكية بلوقان، خصائص الثورة التونسية. فيؤكد على مستوى تعليم الشعب التونسي، وغياب الانشقاقات الإثنية والدينية واللغوية، والدور الإيجابي للجيش. ويعترف كذلك بمساهمة الاتحاد الأوروبي في ظهور المجتمع المدني. ويحذر السيد خضر من المخاطر التي يمكن أن تهدد عملية التحول التونسي ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز المكاسب.

أما السيدة داغي (من تركيا) فتذكر بإعلان منظمة المؤتمر الإسلامي عن "حق الشعوب في الحكم الرشيد".

ويشجع السيد فاسكونسيلوس الاتحاد الأوروبي على نبذ الخوف من الإسلام السياسي وقبول المخاطر التي ترافق كلّ تحولٍ ديمقراطي.

وتشير السيدة عيادي إلى عدم وجود معايير لقبول الأحزاب الإسلامية في اللعبة السياسية.

ويختم السيد خضر بالإشارة إلى تهاوي أربع خرافات: وجود استثناء عربي في ميدان الديمقراطية، وإمكانية التحديث الاجتماعي والاقتصادي بلا حرية، واكتفاء الشعوب بالاستهلاك دون مشاركة سياسية، وصلاحيّة رأسمالية القبيلة.

7. زمان ومكان الاجتماع القادم

3 مارس 2011، روما.

\*\*\*\*\*